

تضاريس الخريطة السياسية العراقية

عبد الحسين شعبان(*)

باحث ومفكر عراقي.

=====

فتح سقوط النظام السابق في العراق، الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية ومدنية وقيام فاعليات وأنشطة متنوعة، ناهيك بعودة القوى والتجمعات والأحزاب السياسية المنفية إلى ممارسة عملها ونشاطها من داخل العراق بعد أن كان محرماً أي نشاط أو تنظيم سياسي معارض أو غير موالٍ للسلطة الحاكمة.

وعلى الرغم من تداعيات الاحتلال وما ترتب عليه من تعاظم موجات العنف والإرهاب، فإن حالة من التوتر والاحتقان السياسي قد بدأت تأخذ طريقها إلى الساحة السياسية العراقية. وأصبحت لاحقاً السمة الأبرز والأخطر التي تميّزها. واتخذ الاحتقان والتوتر والعنف بُعداً طائفيًا ومذهبيًا وإثنيًا في الكثير من الأحيان بل في غالبيتها الساحقة. وأصبح موضوع الحرب الأهلية مطروحاً في العراق على نحو شديد، وبخاصة أن هناك بعض القوى الداخلية فضلاً عن الإقليمية والخارجية تغذي ذلك لأهدافها ومصالحها الخاصة.

وتوزعت الحركة السياسية العراقية على اتجاهين أساسيين متناقضين شكلاً المَعْلَم الأوضح في التعبير عن المواقف والقضايا والتحديات. وعلى الرغم من أن في كل اتجاه هناك تناقضات ثانوية أو جزئية إلا أن الصراع الأساسي ظل يدور في هذا المحور.

أولاً: الاتجاه الأول

القوى التي وافقت على الانخراط في العملية السياسية معترفة بدور قوات الاحتلال والقوات المتعددة الجنسيات في ما بعد. وقد سار في هذا الاتجاه معظم القوى السياسية المعارضة سابقاً وبخاصة القوى الإسلامية بشقها الشيعي وفي ما بعد بشقها السني أو غالبيته، والقوى

(*) من مؤلفاته: من هو العراقي؟ إشكالية الجنسية واللاجسية في القانونين العراقي والدولي (٢٠٠٢)، والإسلام والإرهاب الدولي: ثلاثة الثلاثاء الدامي: الدين - القانون - السياسة (٢٠٠٢).

الكردية: الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني (رئيس اقليم كردستان حالياً) والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني (رئيس جمهورية العراق حالياً)، وكذلك القوى المدعومة من الولايات المتحدة مباشرة: **مجموعة المؤتمر الوطني** برئاسة الدكتور أحمد الجبلي ومجموعة **الوفاق الوطني** بقيادة الدكتور إياد علاوي (رئيس الوزراء العراقي الأسبق)، وقوى أخرى قريبة من هذا الاتجاه، وانضوت في ما بعد تحت قيادة الدكتور علاوي مثلما هو **تجمع الديمقراطيين المستقلين** بقيادة الدكتور عدنان الباجه جي، وانضم الحزب الشيوعي إلى العملية السياسية بالمشاركة في مجلس الحكم الانتقالي وفي الوزارة المنتهية عنه، وفي ما بعد التحق بقائمة علاوي في الانتخابات الأخيرة (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

القوى الإسلامية الشيعية التي اندفعت بالعملية السياسية بمباركة السيد علي السيستاني المرجع الشيعي الأعلى (آية الله العظمى)، وكانت تضم **حزب الدعوة الإسلامي والمجلس الإسلامي الأعلى** بقيادة السيد عبد العزيز الحكيم بعد مقتل شقيقه السيد محمد باقر الحكيم في النجف (٢٩/٨/٢٠٠٣) و**حزب الدعوة - تنظيم العراق** الذي اغتيل قائده عز الدين سليم عضو مجلس الحكم الانتقالي، ومجموعة جديدة تشكلت باسم **حزب الفضيلة** بقيادة الدكتور نديم الجابري والشيخ يعقوبي الذي تعرض إلى الانقسام لاحقاً.

واستطاع حزب الدعوة أن يجني ثمار معارضته السابقة بتعاونه مع القوى المحتلة بأن يصل إلى الحكم مرتين عبر «الانتخابات». الأولى عندما تولى أمينه العام والناطق الرسمي باسمه الدكتور **ابراهيم الاشيقر (الجعفري)** رئاسة الوزارة (الانتقالية) والثانية عندما تولى **نوري (جواد) المالكي** (أحد أبرز قياديه) المنصب ذاته بعد «فوز» قائمة الائتلاف ورفض القوى الأخرى «الفائز» في الانتخابات التجديد للجعفري الذي نافسه **عادل عبد المهدي** (العضو الأبرز في المجلس الإسلامي الأعلى) بدعم وترحيب أمريكيين. وهكذا اضطر الجعفري إلى التنحي واختير مكانه المالكي.

أما **التيار الصدري** والأدق **جماعة السيد مقتدى الصدر**، لأنه لا يشكل ملامح تيار متميز بما تعني هذه الكلمة من بُعد فكري، بل هو جزء من تيار إسلامي شيعي في أطروحاته وتوجهاته العامة، فقد مانع العملية السياسية وندد بها وشكّل جهازاً شبه عسكري (ميليشيا) باسم **جيش المهدي** (تموز/يوليو ٢٠٠٣)، لكنه انخرط فيها في ما بعد على مراحل وانضم إلى مجلس النواب (البرلمان) ضمن «قائمة الائتلاف الشيعي» على دفعات وبتحالفات قلقة مع أحزاب وجماعات دينية شيعية بالدرجة الأساسية. وبخصوص «**منظمة بدر**» أو فيلق بدر الذي تم تدريبه وتأهيله في إيران خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وبخاصة في النصف الثاني من الثمانينيات، فهو يتبع من الناحية العملية، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، إضافة إلى وجود «تجهيزات إيرانية» له وفي ما بعد أصبح له مواقع متميزة في الدولة ومن خلالها وبخاصة في وزارة الداخلية، ناهيك بموارده ومخصصاته وغير ذلك، لكنه بدأ ينشط سياسياً ولديه أعضاء في البرلمان. وهو بقيادة **هادي العامري**.

وتتميز مجموعة الصدر من بين جميع القوى الشيعية المشاركة في العملية السياسية بدعوتها الصريحة لإنهاء الاحتلال. وخلال الفترة الماضية برزت مجموعة باسم الإسلاميين

المستقلين المحسوبين على المرجعية بقيادة السيد السيستاني. ومن ابرز شخصياتها **الدكتور حسين الشهرستاني** (وزير النفط الحالي) وآخرون. وكانت بعض الشخصيات الناشطة قد تجمعت بأسماء إسلامية، لكنها لم تحصل على أي مقعد في البرلمان عندما اختارت الترشح وحدها بعيدة عن قائمة الائتلاف الشيعية المدعومة من السيد السيستاني وكذلك حصل الأمر مع الجلي وبعض الذين تحالفوا معه، علماً بأنه كان أحد أبرز المساهمين في تأسيس «**البيت الشيعي**» وظلت هذه المجموعات خارج كتلة الائتلاف الشيعية ضعيفة وغير مؤثرة إزاء الكتلة الكبيرة التي تضم المجلس الاسلامي الأعلى وحزب الدعوة بشقيه والفضيلة فيما بعد، إضافة إلى جماعة الصدر التي تضم شباباً مندفعين ومتحمسين ويقال إن قسماً كبيراً منهم من مدرسة السيد محمد صادق الصدر (الصدر الثاني) الذي اغتيل عام ١٩٩٩ في النجف، والقسم الآخر انضم إلى مجموعة الصدر بعد سقوط النظام السابق وربما من ذيله كما انضم العاملون في بعض أجهزته بهدف حماية أنفسهم، كما انخرط آخرون مع القوى الأخرى، مثلما انضمت بعض جماعات أفواج حرس الحدود الكردية العاملة بإمرة النظام السابق إلى الحركة الكردية بعد عام ١٩٩١ أو خلال التسعينيات أو حتى بعد سقوط النظام، ويقول بهذا الرأي بعض المنخرطين في العملية السياسية.

توزّعت الحركة السياسيّة العراقية على اتجاهين أساسيين متناقضين: الأول وافق على الانخراط في العملية السياسية، والثاني عارض ذلك.

لقد استطاع السيد مقتدى الصدر توظيف اسم العائلة على نحو جيد لتشكيل حركة سياسية ضاغطة إضافة إلى تميّزه عن القوى الشيعية الأخرى بإصراره على إنهاء الاحتلال. جدير بالذكر أن لعائلة الصدر مساهمة كبيرة في السياسة العراقية منذ تأسيس الدولة في مطلع العشرينات من القرن الماضي وبخاصة السيد محمد الصدر الذي كان رئيساً للوزراء في العهد الملكي.

أما السيد محمد باقر الصدر فيعتبر أحد ابرز المفكرين المجددين في التيار الشيعي، وكان قد اختفى قسرياً منذ نيسان/أبريل عام ١٩٨٠ وأعلن عن مقتله في وقت لاحق على يد النظام السابق مع أخته بنت الهدى. وتخطّت كتابات السيد الصدر دائرة الطائفة الشيعية لتمتد إلى العالم الإسلامي، إذ يمكن تصنيفه كأحد المفكرين الإسلاميين الذين لقوا اهتماماً دولياً.

أما أبرز الشخصيات الإسلامية المستقلة والعاملة سابقاً، فيمكن ذكر السيد محمد بحر العلوم (عضو مجلس الحكم الانتقالي السابق) والسيد حسين الصدر (لندن) الذي انضم إلى جماعة علّوي وأصبح عضواً في البرلمان وشكّل لاحقاً تنظيماً باسم «**المجمع السياسي العراقي**» والسيد حسين إسماعيل الصدر (الذي كان يعيش في الكاظمية) والذي زاره بول بريمر أكثر من مرة، وفي إحدى المرات، مصطحباً كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق. ويقول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق (أيار/مايو ٢٠٠٣ - حزيران/يونيو

٢٠٠٤) في كتابه **عام قضيته في العراق** أن السيد حسين إسماعيل الصدر كان أحد قنواتنا السريّة مع السيد السيستاني، الذي كان يفضل عدم اللقاء المباشر بنا خوفاً من فقدان صدقيته، لكنه كان يبدي تعاوناً معنا عبر رسائله، وكُنّا نستطلع رأيه عبر قناتين سريتين أخريتين هما **الدكتور موفق الربيعي** (مستشار الأمن القومي الحالي) والسيد **عماد ضياء (الخرسان)** الذي أصبح مسؤولاً عن إعادة الإعمار وهو عراقي يحمل الجنسية الأمريكية وجاء مع القوات الأمريكية إلى العراق، حيث أرسل أكثر من ١٠ مرات في طائرة خاصة من بغداد إلى النجف لاستطلاع رأي السيد السيستاني.

أما **التيار السني** أو التجمعات السياسية السنيّة فقد شملت **الحزب الإسلامي** بقيادة **الدكتور محسن عبد الحميد** والأمين العام الحالي **طارق الهاشمي** نائب رئيس الجمهورية الحالي. وقد شارك الحزب في العملية السياسية منذ البداية سواء في مجلس الحكم الانتقالي أو الوزارة المنبثقة عنه أو مجلس النواب المعين أو استمراريته في المشاركة في لجنة صياغة الدستور أو غيرها. وبرّر الحزب الإسلامي الذي كان يعارض الحصار والتدخل العسكري الأمريكي والحرب مشاركته لكي لا ينفرد «التيار الشيعي» بالحكم، ولكي لا يكون الحكم وحيد الجانب ويستطيع الأمريكيان التحكم بالقرار بشكل مطلق. وشارك الحزب الإسلامي في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بثقل بتعاونه مع قوى قريبة منه (سنيّة) وحاز مع حلفائه ٤٣ مقعداً (**جبهة التوافق**) وبذلك يكونون قد جاءوا بالمرتبة الثالثة بعد الكتلة الشيعية والكتلة الكردية.

وكانت هذه النتيجة من جراء تحالفات سنيّة مع «**مؤتمر أهل العراق**» بقيادة **الدكتور عدنان الدليمي**، والحوار الوطني بقيادة **خلف العليان** وآخرين، في حين رشح الدكتور **صالح المطلك** الذي أسس **مجلس الحوار الوطني** بعد انقسامه عن مجموعة **خلف العليان**، بمفرده وحصل على ١١ مقعداً، ليأتي في المنزلة الخامسة بعد أن حصل علاوي على ٢٥ مقعداً وشكّل المرتبة الرابعة.

أما **الحركة الكردية** فقد حصلت على ٥٣ مقعداً وهي في المرتبة الثانية وثقلها السياسي أكبر من حجمها، فرئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية إضافة إلى مواقع مهمة أخرى، ناهيك بتأثيرها في القرار «المركزي» ووجود حكومة إقليمية كردستانية، قد أعطاهما مثل هذا الدور الذي عملت بذكاء على تقويته وتوسيعه. وتصرّ الحركة الكردية على فكرة الفيدرالية بالشروط التي تريدها وبالحدود التي تضعها، وتثير بذلك اشكالات بخصوص محافظة كركوك (التأميم) التي تعتبرها «**قدس الأقداس**» وبخاصة أن تغييرات حصلت في طابعها الديموغرافي والسكاني خلال السنوات الثلاثين ونيف الماضية، حيث تم تهجير العديد من العوائل الكردية والتركمانية من المحافظة، وتوزيع بعض أقصيتها ونواحيها على محافظات أخرى وتغيير هوية بعض أبناء المحافظة في بطاقة الأحوال المدنية وفي إطار قوانين «لتصحيح» الحالة القومية (آخرها قرار مجلس قيادة الثورة الملغى بتاريخ ٦/٩/٢٠٠١)، ناهيك بتقديم إغراءات لبعض أبناء العشائر العربية للانتقال إلى منطقة كركوك.

الحركة الكردية حاولت الضغط ومساومة التيار الإسلامي الشيعي للموافقة على

الفيدرالية الكردية، مقابل موافقتها هي على الفيدرالية الجنوبية (الشيعية). وظلّت بعض القوى السنية أو العراقية غير المصنّفة على التيارات التقليدية سواء الشيعية أو الكردية أو السنية، «بين المنزلتين» فلا هي تستطيع الوقوف ضد التيار الكردي الجارف والمصمم على انتزاع الفيدرالية بأي ثمن بسبب ثقله السياسي حالياً وعلاقاته الدولية وبخاصة بالولايات المتحدة، ولا هي قادرة على قبول مبدأ الفيدرالية لكل العراق، لأن القوى الشيعية ستنفرد بفيدراليات الوسط والجنوب.

وحاول البعض تأجيل البت في الصياغات النهائية للدستور وكذلك تأجيل دخول مواده حيّز التنفيذ بشأن النظام الفيدرالي على الرغم من الاستفتاء عليه ووجود واقع فيدرالي في منطقة كردستان قائم قانونياً وسياسياً.

وإذا كان البعض لا يعترض بشدة على الفيدرالية الكردية لأنها أمر واقع وجزء من تطور تاريخي بحكم وجود مؤسسات الحكم الذاتي لمنطقة كردستان منذ العام ١٩٧٠ «بيان» ١١ آذار/مارس وقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان لعام ١٩٧٤ وبحكم خصوصية القضية الكردية، إلّا أنه يضع علامات استفهام كبيرة ومريبة على الفيدرالية الوسطى والجنوبية أو الفيدراليات المقترحة الأخرى، ويعتبرها دعوة صريحة لتقسيم العراق وبخاصة في ظل الاحتلال، وفي ظل وجود قوى يعتبرها طارئة وموقته وطائفية ومدعومة إقليمياً وبخاصة من إيران.

المجموعة الإسلامية الكردستانية ممثلة بالاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية (مجموعة علي بابير) أمير الجماعة الذي اعتقلته القوات الأمريكية في سجن كوبر في مطار بغداد مع قيادات البعث لمدة ٢٢ شهراً ميّزت نفسها عن الحركة القومية الكردية. وتعتبر حصة المجموعة الإسلامية في البرلمان العراقي ١٥ مقعداً، تسعة منها لجماعة الاتحاد الإسلامي وست مقاعد لجماعة علي بابير (الجماعة الإسلامية).

وأخذت المجموعة الإسلامية الكردستانية تثير مخاوف الحركة القومية الكردية بسبب توسع نفوذها وازدياد شعبيتها لدرجة أخذت تطالب بتطبيق مبادئ «الشريعة الإسلامية» في المجتمع الكردي، ما حدا برئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني على التحذير من احتمال ظهور حركة على «شاكله حركة حماس الفلسطينية» في كردستان.

وتتمسك المجموعة الإسلامية الكردستانية بالراية الإسلامية وتندد بالعلمانية والعلمانيين في كل مناسبة، في حين أنّ الحركة القومية الكردية تؤكد بمناسبة أحياناً وبدونها هويتها القومية واصرارها على الفيدرالية والخصوصية، بل إنها من خلال الحكومة الإقليمية بدأت تتحرك باعتبارها كياناً سياسياً شبه مستقل، له صلاحيات أقرب إلى مواصفات الدولة منها إلى الفيدرالية، مثلما هو في ميدان العلاقات الدولية والدبلوماسية والجيش والبشمركة والميزانية والمالية وحق عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الدولية كما حصل بالنسبة إلى التنقيب عن النفط واستخراجه في منطقة دهوك في كردستان العراق.

وقد أصدر مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان قراراً بتاريخ ٢١/٨/٢٠٠٦ عممه

على جميع المؤسسات والدوائر الكردستانية في الإقليم قضى بإنزال العلم العراقي والإبقاء على العلم الكردستاني، لأنه كما برر العلم الذي تم تحت لوائه محاربة الكرد، مما أثار مخاوف العديد من القوى الرافضة للفيدرالية أو المتحفظة عنها، التي اعتبرت هذه الخطوة مقدمة للانفصال، كما ذهب إلى ذلك هيئة علماء المسلمين ومجلس الحوار الوطني وآخرون. وقالت هيئة علماء المسلمين «إن مثل هذه الخطوة تتزامن مع ما يجري من سعي لتقسيم النفط والحض على فيدرالية هنا وهناك...».

وقد أثار قرار البارزاني ردود فعل من رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي أصدر قراراً مضاداً دعا فيه جميع المؤسسات الحكومية ودوائر الدولة لرفع العلم العراقي على أي شبر من أرض العراق. إن هذا الاحتكاك إذا لم يتم تطويقه فإنه سينعكس على التحالف بين المجموعتين الشيعية والكردية وقد يثير تداعيات كثيرة بخصوص التغييرات المحتملة بعد فشل السياسات القائمة.

ولعل الجانب الرمزي والاعتباري والنفسي لخطوة إنزال العلم العراقي سيثير الكثير من ردود الفعل في الأوساط العراقية والعربية وستستثمرها قوى معادية للعلاقة التاريخية بين الشعبين العربي والكردية. وهذه الخطوة من حيث المضمون والتوقيت والأداء ليست في مصلحة الحركة الكردية تكتيكياً واستراتيجياً، وبخاصة أن الظرف الحالي يتطلب تعزيز أوامر الاخوة العربية - الكردية وتجنب ما من شأنه إثارة أية أنواع من المخاوف أو الشكوك إزاء مستقبل العلاقة.

واحتوى الدستور الذي تم الاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وأجريت الانتخابات على أساسه بعض المواد التي تتعزز عليها الحركة الكردية أو التي يمكن تفسيرها بما يصب في اتجاهاتها مثل خضوع الدستور في حال تعارض بعض أحكامه لدساتير الأقاليم وحقوق الأقاليم في الاحتفاظ بشروط استخراج الموارد الطبيعية وإدارتها للحقول غير المستثمرة ويخصص للأقاليم فروعاً في القنصليات والممثلات الدبلوماسية العراقية في الخارج تتابع قضاياها الإنمائية والثقافية والاجتماعية. وتلوح الحركة الكردية بين حين وآخر برفضها الدستور من خلال (أغلبية ثلثين في ثلاث محافظات) إن لم ينص على الفيدرالية وما يتفرع عنها.

ثانياً: الاتجاه الثاني

القوى التي لم تنخرط في العملية السياسية وظلت معارضة لها أو ممانعة لأي تعاون مع المحتل، وهي تتمثل بـ «هيئة علماء المسلمين» بقيادة الدكتور حارث الضاري والهيئة أشبه بمرجعية سنّية وإن كان معنى المرجعية لدى الشيعة يختلف عنه لدى السنة، لكن الهيئة لديها نفوذ معنوي وسياسي غير قليل وخصوصاً في الوسط السنّي ولديها علاقات عربية وإقليمية لا بأس بها، لكن نفوذها لا يرتقي إلى نفوذ السيستاني لدى الشيعة أو نفوذ المراجع الأخرى.

مقابل ذلك هناك **المدرسة الخالصية** (في الكاظمية)، وهي شيعية الاتجاه بقيادة الشيخ **جواد الخالصي** وهو حفيد العلامة **محمد مهدي الخالصي** الذي عُرف باندفاعه ضد الاحتلال البريطاني للعراق حيث تعرّض بسبب ذلك إلى التنكيل والنفي بعد قيام المملكة العراقية. ويتعاون مع هذه المجموعة السيد **أحمد الحسني البغدادي**، وهو حفيد السيد محمد الحسني البغدادي أحد المراجع المعروفة في النجف والذي لمع نجمه في الستينيات من القرن الماضي، وتتمتع مجموعة الخالصي بالرغم من قلة عددها بنفوذ معنوي وبخاصة أنها تحاول تقديم أطروحة وطنية وليس أطروحة مذهبية كما يُتهم بها الآخرون، لكن تأثيرها ظل محدوداً بحكم انحياز مرجعية السيستاني إلى القوى التي شاركت في العملية السياسية.

ويعتبر **التيار القومي العربي** أحد أبرز المعارضين للعملية السياسية بشكل واضح ومنذ البداية. وهو ضد الاحتلال على نحو صريح ويدعو إلى إنهائه من دون قيد أو شرط بانسحاب القوات المحتلة خلال مدة زمنية محددة. ومن أبرز الشخصيات التي يضمّها التيار القومي العربي **اللواء ناجي طالب** (رئيس وزراء سابق في عهد

التيار القومي العربي هو أحد أبرز المعارضين للعملية السياسية، وهو يدعو إلى إنهاء الاحتلال من دون قيد أو شرط.

عارف) وهو من قادة ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ ومن عائلة شيعية في محافظة الناصرية (سوق الشيوخ) جنوب العراق. ويضم **صبحي عبد الحميد** (ضابط كبير في الجيش العراقي ووزير خارجية وداخلية سابق في زمن عارف) و**عبد الكريم هاني** (وزير قومي سابق) و**د. وميض عمر نظمي** عضو أمانة المؤتمر القومي العربي سابقاً وأستاذ جامعي ورئيس تحرير صحيفة **العرب** التي تصدر في بغداد. وهؤلاء جميعاً ينتسبون إلى الطائفة السنية حسب التصنيفات السائدة علماً بأن الكثير من الشيعة يتعاطفون معهم وبخاصة من القوى الراضية للاحتلال. ولدى التيار القومي العربي علاقات مع قوى وشخصيات يسارية وماركسية ومع قوى وشخصيات بعثية محسوبة على النظام السابق ومناهضة للاحتلال.

ويمكن ذكر اسم **أديب الجادر** باعتباره أحد أبرز الشخصيات القومية العربية وهو وزير سابق وأحد مؤسسي المنظمة العربية لحقوق الانسان و**الدكتور خير الدين حسيب** المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية ولهما اسهامات عربية مهمة ومتميزة وأعلنا موقفهما في مناهضة الاحتلال منذ البداية.

الاتجاه القومي العربي وبخاصة «**الناصرية**» على الرغم من نفوذه المعنوي والسياسي وعلاقاته العربية، لكنه ظل ضعيفاً ومشتتاً قياساً بالاتجاهات السائدة، ولعل بعض ذلك يعود إلى ما استخدمه النظام السابق من قسوة ضده وما لحق به من إساءات بسبب محاولات ادعاء تمثيله، ناهيك بأنه لم يسعَ لتجديد نفسه وتقويم تجربته وبخاصة «الناصرية» بما لها وما عليها، ليس على الصعيد العراقي وحسب بل على الصعيد العربي ككل. وتلك مسألة تحتاج إلى مراجعة نقدية جريئة من جميع التيارات الفكرية والاجتماعية،

وليس من الحركة القومية العربية وحدها وإنما من الحركة القومية الكردية أيضاً ومن الحركة الماركسية واليسارية والإسلامية والدينية بشكل عام، سواء من الموقف من قضايا الديمقراطية والحريات والتعددية وقبول الآخر ومبدأ المساواة وكذلك من العلاقة مع أنظمة الاستبداد والقوى الخارجية وغيرها!!

وقد شكّل التيار القومي العربي بالتعاون مع هيئة علماء المسلمين والمدرسة الخالصية وقوى وجماعات وطنية عراقية أخرى إطاراً جبهوياً سُمّي بـ «المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي» لكنه ظلّ يراوح في مكانه ولم يتقدم، ولعل السبب الأساسي يعود إلى ضعف إمكانياته وعدم وجود فرصة للعمل السياسي خارج نطاق المشاركة في العملية السياسية الرسمية، إضافة إلى ظروف الإرهاب وانتشار العنف والجريمة المنظمة وتفشي الظاهرة المذهبية - الإثنية، ناهيك بالمحاصصات الطائفية والعرقية.

الاتجاه الآخر الذي يمكن إدراجه في إطار المعارضين الشديدين للعملية السياسية هو **المقاومة**، التي تتألف من قوى وجماعات كثيرة ويمكن إجمالها بـ: **جماعة النظام السابق** وبخاصة من العسكريين وبعض رجال المخابرات والأمن والبعثيين الذين رفضوا الاحتلال، في حين أن قسماً منهم غير إتحاه وتعاون مع المحتل أو القوى التي تعاونت معه. أما المجموعة الثانية فيغلب عليها **الاتجاه الإسلامي** وبخاصة المتشدد حيث يعتبر مقاومته للأجنبي، الغريب المريب، إيمانية. وقد استفاد هذا الاتجاه من «الحملة الإيمانية» التي أطلقها الرئيس السابق صدام حسين مطلع التسعينيات لينأى بنفسه عن الانخراط في صفوفه، فاتجه إلى الدين بطريقة انغلاقية أقرب إلى الانعزالية ما جعله يدور في إطار ضيق، وهو ما شجع التعصب والتطرف والغلو في صفوفه.

ولعل التمرس الطائفي والانغلاق المذهبي كانا ملازمين لهذا الاتجاه لمواجهة التمرس الطائفي والانغلاق المذهبي من الجهة الأخرى. وهكذا نشأت استقطابات طائفية عداوية يحاول كل منها الحصول على مواقع النفوذ بإبعاد الآخر عنها، تارة باسم «مظلومية الشيعة» التي تغمز من قناة الفريق الآخر باعتباره حكم العراق وبخاصة خلال فترة النظام السابق بالتمهيش والتمييز والعزل وأخرى بحجة «عزل السنة» واضطهادهم وتهميش دورهم من قبل الفريق الآخر الذي تعاون مع الاحتلال.

أما المجموعة الثالثة فهي تلك التي ترفض تغيير معادلة الدولة العراقية بالقوة وبمساعدة الاحتلال، وبشكل عفوي فإنها لا تريد أن تتحول إلى أقلية مهمشة وربما مضطهدة بسبب هيمنة اتجاه مذهبي آخر على الحكم وفي ظل فلتان أمني وتطهير طائفي وتصفية حسابات سياسية.

وتضم **المجموعة الرابعة** خليطاً من تيارات سياسية وانتماءات مختلفة إسلامية، وقومية وماركسية تعمل ضد الاحتلال بالوسائل السلمية ولكنها لا تمانع في استخدام القوة أو العمل المسلح ضده، وهذه المجموعة قليلة وغير مؤثرة وإن كان صوتها عالياً أحياناً وبخاصة في الخارج، لكنها مشتتة وغير منسجمة.

ويعتبر البعض **مجموعة الزرقاوي وتنظيم القاعدة** في بلاد الرافدين ضمن تصنيفات «المقاومة»، في حين أن أطرافاً في المقاومة تعتبر **تنظيم القاعدة وحركة أسامة بن لادن وامتداده الزرقاوي** لا يجمعها جامع مع المقاومة وبخاصة أن خطابها لا يخلو من البعد الطائفي وممارساتها تتسم بالإرهاب المنفلت من عقالة ضد السكان المدنيين الأبرياء وبخاصة أن التجربة العراقية نموذج سيئ لذلك. وترفض الغالبية الساحقة من القوى المؤيدة للمقاومة إدراجهم ضمن خطة المقاومة بل إنها تصنفهم في خانة الإرهابيين والتكفيريين.

أصبح الأردني أبو مصعب الزرقاوي (**أحمد الخليله**) أميراً لتنظيم القاعدة في العراق (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) وقتل في النصف الأول من العام الجاري ٢٠٠٦. وقد كان لنشاطه الواسع أثر كبير في تشويه صورة مقاومة المحتل وبخاصة أطروحاته الطائفية - التكفيرية ضد الشيعة «الروافض» و«السنة المرتدون»، الذين دخلوا العملية السياسية والأكراد «الخونة» وبصب الزيت على النار في ما يتعلق بالحرب الأهلية. والسبب الأساسي في قوة الزرقاوي يعود إلى إمكانياته المالية وإلى الضبط الحديدي أو الفولاذي وعدم تورعه عن إنزال أقصى العقوبات بالمخالفين لسياسته.

المجاميع المسلحة الأخرى هي: «الجيش الإسلامي» و«كتائب ثورة العشرين» و«جيش المجاهدين» و«القيادة الموحدة للمجاهدين» ومن ثم تشكيل «مجلس شورى المجاهدين» كلها تتوزع على المجموعات التي تم ذكرها. وقد حاول الزرقاوي استدراج بعض عناصر هذه التنظيمات وإغرائهم للعمل في صفوفه أو تصفية بعضهم ممن يشكلون منافساً له.

وشهدت مرحلة ما بعد الزرقاوي تأسيس تنظيمات جديدة أو تعزيز التنظيمات القائمة منها مجموعة «مناصرو أهل السنة» و«جيش عمر» وكلاهما حسب ما هو متوافر من معلومات كان أقرب إلى أفكار الزرقاوي. وأعقب غياب الزرقاوي تشكيل تحالف بين خمسة مجاميع هي:

١ - كتائب ثورة العشرين ٢ - جيش الراشدين ٣ - الحركة الإسلامية لمجاهدي أهل العراق ٤ - سرايا التمكين ٥ - عصائب أهل العراق.

وأخذ بعض هذه التنظيمات وغيرها يعيد النظر في قضايا تتعلق بـ: ١ - الموقف من المصالحة الوطنية ٢ - التفجيرات ضد المدنيين ٣ - الهجوم على الشيعة.

وقيل إن هناك اتصالات بين هذه المجاميع إضافة إلى أوساط تعمل أو تؤيد حزب البعث مع حكومة المالكي ومع الأمريكيين. جدير بالذكر أن **محمد يونس الأحمد** مسؤول قيادة الموصل وصلاح الدين وكركوك (سابقاً) كأن قد فصل من البعث بعد أن كان الشائع أنه أصبح المسؤول الثاني بعد عزت الدوري الذي ما زال ملاحقاً.

قبل نحو عام طرحت **جامعة الدول العربية** فكرة عقد مؤتمر للمصالحة بين المجموعات العراقية المختلفة وتمت الدعوة وانهقد المؤتمر في القاهرة وصدر عنه بيان ختامي لا يشكل سوى مجموعة مبادئ عامة وإن كان بعضها إيجابياً، لكنه بحاجة إلى آليات ومتابعة

وتوافقات جديدة ووضوح. وأعلن مؤخراً عن تأجيل المؤتمر الثاني الذي كان يفترض عقده في بغداد واستعويض عنه بمؤتمر مصغر انعقد في القاهرة أيضاً ولم يتمخض عنه شيء يُذكر. الجلوس إلى طاولة المفاوضات وقبول مبدأ الحوار أمرٌ إيجابي بحد ذاته، لكن المسألة ظلت وكأنها تدور في حلقة مفرغة، حتى طرح رئيس الوزراء العراقي الحالي نوري المالكي خطته للمصالحة الوطنية وخطته الثانية لأمن بغداد، لكن كلا الخطتين فشلتا للأسف الشديد، لأنه لا توجد بيئة سياسية وإرادة سياسية لتحقيق ذلك، والمسألة الأمنية هي قضية سياسية قبل كل شيء.

ولإنجاح أي عمل يقود إلى المصالحة الوطنية الحقيقية لا بدّ من المصارحة وقبول الآخر، بغض النظر عن خلفياته وبالتالي إلغاء الشروط المسبقة للحوار ناهيك بالاتهامات المتبادلة. **جماعة الحكم** تتهم المعارضة والمقاومة بالإرهاب وتعتبرهم من أتباع النظام السابق المرتكبين والتكفيريين. **وجماعة المقاومة** تتهم جماعة الحكم بأنها جاءت مع الاحتلال وهي مسؤولة عما آلت إليه الأمور، ناهيك بفشلها في الحفاظ على الأمن ورفضها انسحاب القوات المحتلة.

الحوار ضروري جداً وبخاصة إذا بادرت جهة ذات صدقية ولها تأثيرات معنوية وأدبية في الأطراف العراقية وذلك بهدف تقريب وجهات النظر في ما يتعلق بعدد من القضايا والتحديات. ولعل مثل هذا الحوار مطروح على بساط البحث وفي المجتمع وداخل كل تيار وحركة واتجاه سياسي وديني:

١ - الموقف من وجود قوات الاحتلال «المتعددة الجنسيات» في العراق بموجب القرار الدولي ١٥٤٦ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ والذي طلبت الحكومة العراقية تمديد وجودها.

وتدعو القوى الشيعية والقوى الكردية والقوى المدعومة من الولايات المتحدة إلى تجديد مهمة قوات الاحتلال واستمرارها لحين إعداد جيش عراقي وقوى أمنية ذات جهوزية. في حين أن القوى السنية سواء المشاركة في العملية السياسية أو خارجها على نحو خاص فإنها تدعو لانسحاب القوات المحتلة في إطار جدول زمني.

أما القوى الممانعة أو الداعمة للمقاومة فإنها تدعو إلى الانسحاب بأسرع وقت ممكن عبر جدول زمني وهي ترفض الوجود الأمريكي والأجنبي باعتبار ذلك مفتاح الحل الأولي للمشكلات العراقية، تلك التي تتلخص بالإضافة إلى الاحتلال، بالتقسيم المذهبي والطائفي والإثني واستمرار تفاقم الإرهاب والفساد والرشوة المتفشية وتدهور الخدمات باستمرار أزمة البنزين والكهرباء والغاز والماء إضافة إلى البطالة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

والقوى التي ترفض الاحتلال تتمثل بالتيار القومي العربي والمؤتمر التأسيسي وبهيئة علماء المسلمين والمدرسة الخالصية وبعض الشخصيات الوطنية واليسارية والماركسية وكذلك من خارج هذه التشكيلات، وهذه القوى جميعها لم تشارك في العملية السياسية وإن كان بعضها استجاب إلى دعوات المصالحة الوطنية، وشارك في اجتماعات جامعة الدول العربية وتعاطى مع مبادرة المالكي عبر تحديد بعض الشروط الضرورية للبدء بعملية المصالحة ولعل من أبرزها: تحديد جدول زمني لانسحاب القوات المحتلة.

القوى الممانعة والرافضة إضافة إلى القوى المسلحة بشكل خاص تشكل عنصراً ضاعطاً على العملية السياسية التي وصلت إلى طريق مسدود، لكنه في الوقت نفسه لا يوجد برنامج وطني - ديمقراطي بديل وواضح لا من هذه القوى ولا من غيرها يمكن أن يؤثر ويستقطب الساحة السياسية العراقية ويشكل محوراً يمكنه أن يفاوض الأمريكان وحلفاءهم على الانسحاب وإعادة بناء الدولة العراقية وإعمار البلاد.

٢ - الموقف من الفيدرالية: القوى الشيعية لا تمانع في قيام فيدرالية كردية، لكنها تدعو بإصرار إلى قيام فيدرالية أو فيدراليات جنوبية وفي الفرات الأوسط تشبثاً بتوزيع الثروات والخصوصيات والمظلوميات التي تتحدث عنها. أما القوى الكردية فهي تصرّ إصراراً لا حدود له على الفيدرالية الكردية بضمنها كركوك ومناطق أخرى. أما القوى السنية المشاركة أو الممانعة، فإنها تعارض الفيدرالية الكردية وإن كان بعضها يتخذ مواقف تكتيكية بالتحفظ عنها حالياً أو السعي لتأجيلها، لكنه يرفض بشدة الفيدرالية الجنوبية ويعتبرها تقسيماً مبطناً للعراق، ولا يستبعد أن تقع تحت النفوذ الإيراني. أما قوى المقاومة الإسلامية والوطنية فإنها ترفض رفضاً قاطعاً فكرة الفيدرالية وتعتبرها مشروعاً إسرائيلياً وصفوياً، كما تصفها بعض الأدبيات. كل ذلك يجعل المشهد العراقي تناحرياً وبخاصة إذا تشبث كل فريق بوجهة نظره وحاول أن يستخدم القوة لفرضها على الآخرين.

٣ - الموقف من المحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية. على الرغم من أن الجميع يدعون أنهم ضد الطائفية وضد المحاصصة إلا أنها أصبحت أمراً واقعاً كما يبرر البعض، إذ إن جميع المنخرطين بالعملية السياسية وافقوا على صيغة بريمر السحرية وتصنيفاته المعروفة، حين خصص للشيعية ١٣ مقعداً في مجلس الحكم الانتقالي المؤلف من ٢٥ عضواً و٥ للسنة و٥ للأكراد و١ للتركمان و١ للكلدو آشوريين، مما جعل الطائفية والتمييز المذهبي أمراً قائماً وهو لا يقل خطراً عن الاحتلال الذي سيكون مصيره صائراً إلى زوال، أما الطائفية فإذا ما ترسخت وتجذرت فإنه من الصعب إلغاؤها وبخاصة في ظل التقاسم الوظيفي والمالي والإداري والامتيازات التي يقدمها أمراء الطوائف!

وإذا لم يتم تحريم التمييز الطائفي والمذهبي قانوناً ومعاقبة كل من يشجع أو يتستر عليه أو يمارسه أو يدعو له، فإن الأمر سيحدث انشطاراً عمودياً (من الوزير إلى الخفير كما يقال) ولعل مثل هذا الأمر حاصل بالفعل بالرغم من محاولات نكران وجود حرب طائفية أو

حروب طوائف، لكن الأمر اتخذ شكلاً مأسوياً وبخاصة خلال عمليات التهجير والإجلاء الداخلية والتطهير المذهبي والإثني، تلك التي طالت أكثر من ١٨٢ ألف عائلة من السنة والشيعية، ناهيكما باحتقانات واحتكاكات وقتل في كركوك ومناطق أخرى. واحتسبت مناطق في بغداد لصالح الشيعة وطرد منها السنة وصنفت مناطق أخرى بأغلبية سنية وطرد منها الشيعة وتمت عمليات قتل بالجملة وبدم بارد وعلى الهوية.

إن لم يتوصل الجميع إلى صيغة جديدة بشأن نبذ وتحريم الطائفية والتمييز الطائفي، فإن الأمر سيقود إلى تقسيم فعلي ويصبح الأمر خارج حدود الانضباط ولو بحدّه الأدنى ويكون التشطي والانقسام أمراً واقعاً وهكذا يصبح الأمر الواقع الموقت والطارئ دائماً وليس طارئاً أو مؤقتاً كما يعتقد البعض، لأنه إذا تكرر لعقد أو عقدين من الزمان، فمن الصعوبة بمكان التفكير بعراق الماضي خصوصاً إذا ما توافرت امتيازات ومصالح لمن بيدهم تولي الأمر والتحكم بالمصائر.

ولعل استمرار الاحتراب والتطهير المذهبي والإثني وتصنيف العراقيين وحتى قتلهم على الهوية وضعف الآمال بإمكانية استعادة العراق المتنوع، الموحد والمتعايش، وهو ما يريده المحتلون وقوى خارجية مختلفة ومن معهم الوصول إليه، فإن التقسيم المذموم والمرفوض والمدان قد يصبح أحسن «الحلول السيئة» وأقلها ضرراً على حياة الناس ومستقبلهم، وهي النتيجة التي يراود التسليم بها إذا استمرت الحرب الأهلية أو تفاقمت بما سيترك تأثيره في مستقبل الدولة العراقية وبخاصة في ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي حتى إن بقي العراق موحداً شكلياً ومقسماً فعلياً. وقد كان من أولى أهداف الحرب على العراق إلغاء الدولة العراقية بحل مؤسساتها العسكرية والأمنية وتبديد هويتها الجامعة بدفع المجتمع للتمسك بهويات تجزئية تقسيمية مذهبية أو دينية أو إثنية أو عشائرية، هويات مجهرية إذا جاز لي التعبير أن أقول على حساب المواطنة الجامعة والوطنية العراقية.

القوى غير الطائفية ما تزال ضعيفة وغير مؤثرة بما فيها اليسار والحركة القومية والديمقراطية والليبرالية والعلمانيون بخاصة في ظل امتيازات واغراءات أمراء الطوائف وفي ظل وجود الاحتلال، الذين يحاولون تقديم الهدايا والعطايا لمن ينضوي تحت لواء الطوائف أو يلبسون عباءاتها. وللأسف فإن بعض المثقفين انساقوا إلى هذا المنزلق الخطير، وأخذت بعض الفضائيات تضج بهم وكذلك تضخمت مسؤولياتهم في الأجهزة الإعلامية المتنوعة، وأصبح ما هو شائن قبل حين أمراً مقبولاً ومبرراً وتجراً عليه البعض، مشجعاً آخرين كان بعضهم حتى وقت قريب من أنصار النظام السابق أو من اليساريين الذين يدعون «الثورية»!

إن تعزيز دور القوى والتيارات غير الطائفية إضافة إلى تقوية دور المجتمع المدني وهيئاته ومنظماته وتعزيز دور المثقفين وتشجيع رؤيتهم النقدية التي اتسموا بها دائماً لما هو سائد، وليس لتبرير ما هو قائم، يمكن أن يؤجل أو يحد من تفاقم ظاهرة الطائفية أو يساهم في التخفيف من ناراها، لأن مهمة المثقف إعلاء قيم الجمال والحق والعدل والخير والإيثار والمساواة والسلام والإخاء والتسامح والوحدة الوطنية والمشاركة الإنسانية، وليس الانخراط في

مشاريع تفتتت طائفية أو عرقية والتعكّز على هويات تجزئية تقسيمية مصغّرة أو مجهرية على حساب الهوية الوطنية العراقية الجامعة، سواء اتخذت شكل هيئات أو مراكز أبحاث أو مؤسسات إعلامية، أو اختفت وراء تبريرات وتنظيرات عتيقة تقول بأن الصراع الأساسي حالياً هو بين الإرهابيين والتكفيريين من جهة وبين العلمانيين والديمقراطيين وهؤلاء بالطبع هم المنخرطون في العملية السياسية دون غيرهم، من جهة أخرى. أما التناقض بين الاحتلال والشعب العراقي فإنه تناقض جزئي أو ثانوي، مادام هناك عدو مشترك هو الإرهاب حسب تلك المسوّغات.

وللأسف فإن بعض المثقفين بالمقابل وتحت حجة رفض ما هو سائد أخذ يبرر أعمال

الإرهاب والتطرف والتعصب بل والقتل بحق المدنيين الأبرياء في الأسواق والمحال العامة ودور العبادة والأماكن الدينية وبعض دوائر الدولة وموظفيها بحجة وجود الاحتلال واعتبار كل عمل ضده مشروعاً حتى وإن طال من لا علاقة لهم به. ويتلقى بعض هؤلاء، بدم بارد ودون اكتراث أو رد فعل إنساني، أخبار السيارات المفخخة والتفجيرات وأعمال الخطف وأخذ الرهائن وأعمال الجريمة المنظمة. وفي أحسن الأحوال فإنهم

إنّ حل المليشيات وتأكيد هبة الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية هما الخطوة الأولى لاستعادة مسار الدولة العراقية على نحو سليم وجديد.

ينسبونهم إلى المحتل أو جهات خارجية، دون البحث والتقصي من أجل كشفها والعمل على وضع حد لها، واتخاذ موقف مبدئي منها ومن فاعليها.

٤ - ظاهرة الإرهاب والعنف امتدت وانتشرت هذه الظاهرة لدى القوى جميعها أو معظمها على الرغم من مطالبة كل جهة الأخرى بنبذها والتخلّي عنها، إلّا أنها منخرطة أو متورطة فيها أو تمارسها انطلاقاً من رد الفعل أو الدفاع عن النفس. الأمر يتطلب حلاً لجميع المليشيات ودمج ما يمكن منها (على نحو محدود جداً) بالمؤسسات العسكرية والأمنية القائمة مع تأكيد وحدانية الولاء للجيش والمؤسسة الأمنية وليس للجهات الحزبية أو المذهبية أو العنصرية.

إنّ حل المليشيات وتأكيد هبة الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية هما الخطوة الأولى لاستعادة مسار الدولة العراقية على نحو سليم وجديد، ولا بد من اعتراف الجميع بذلك على نحو صريح وواضح والعمل على حل: فيلق بدر وجيش المهدي والبشمركة (إلّا من أنخرط منهم في الجيش النظامي) وفرق الموت (التابعة للداخلية أو للدفاع أو غيرها باسم الحكومة العراقية) وأية أجهزة سرية لا تدين بالولاء لمؤسسة الدولة رسمياً. كما ينبغي تحريم العمل السياسي في الجيش والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية والبوليسية كافة، وجعل هذه المؤسسات بعيدة عن الصراع والتنافس الطائفي والإثني والحزبي وغيرها، بتحديد وحدانية ولائها للمؤسسة وللدولة وللوطن وليس لأي فئة أخرى.

القوى السنية المشاركة تدعو إلى حل الميليشيات وقد برزت دعوات داخلها لتأسيس فرق عسكرية للدفاع عن النفس، لكن الحل ليس بتشكيل فرق عسكرية أو ميليشيات جديدة، بل بحل جميع الميليشيات بما فيها قوى المقاومة بعد إعلان الانسحاب الرسمي للقوات المحتلة ومعاقبة كل من يحمل السلاح خارج نطاق مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية.

٥ - مشكلة الدستور حيث تم الاستفتاء عليه يوم ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٥ وحصل على أغلبية نحو ٧٠ في المئة من الذين قالوا «نعم» وبذلك أجريت الانتخابات على أساسه في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥. لكنه حمل ألغاماً خطيرة يمكن أن تنفجر في أية لحظة، فقد صاحبه اتفاق بين القوى الأساسية المشاركة في العملية السياسية وذلك بعد اعتراضات الحزب الإسلامي بأن تتم مراجعته بعد ٤ أشهر من إجراء الانتخابات وتشكيل البرلمان. وعلى الرغم من تجاوز هذه المدة إلى ضعفها أكثر من ٨ أشهر، فإنه لم يتم تحريك أي ساكن، ويبدو أن جميع الأطراف تريد تأجيل النظر في قضايا الدستور الحساسة لما ستثيره من اشكالات بين الكتل المؤتلفة المختلفة «الإخوة - الاعداء» على حد تعبير **كارننزاكي**.

أما المشكلات والإشكاليات التي تحتاج إلى تعديل الدستور أو تكييفه بوضع صياغات جديدة فهي:

● موضوع انتماء العراق إلى وسطه العربي والإسلامي. أو ما يصير عليه البعض «عروبة العراق» في حين يقول آخرون إن العراق كدولة لم تؤسس إلا في عام ١٩٢٠ وهو ليس عربياً تاريخياً ويعترض ممثلو الكرد على أية صيغة تؤكد ذلك وتشاطرهم أوساط من الأقليات وبعض القوى الإسلامية الشيعية التي تغض الطرف عن هذه القضية التي لا تعتبرها خلافية.

● حل اشكالات رفض الدستور من ٣ محافظات، وهي سيف مسلط على رقبة الجميع ولكنه سلاح ذو حدين وبخاصة في ظل الاحتلال، حين يمكن لـ ٣ محافظات (بأغلبية الثلثين) التهديد برفض الدستور، بما يعني العودة إلى المربع الأول. وسيكون هذا الأمر بشكل خاص بيد القوى الشيعية والقوى الكردية، إذ كلما شعرت بأن النصوص التي سيتم تعديلها من خلال لجنة صياغة (توافقية) وبمصادقة البرلمان، لا تتوافق مع رغباتها، فإن بإمكانها إسقاط ذلك من خلال الاستفتاء (بأغلبية ثلثي ثلاث محافظات).

● الصياغات الخاصة بشأن النظام الفيدرالي وتقتصر بعض القوى وضع فترة زمنية لبحث ومناقشة ذلك شعبياً وتأجيل التطبيق بعد مرور دورتين برلمانيتين من الآن وحسب الظروف التي سيتمخض عنها موضوع إعادة إعمار العراق وإجراء استفتاء لاحق بذلك، في حين يصير الكرد على الفيدرالية وكذلك المجلس الإسلامي الأعلى وبخاصة السيد عبد العزيز الحكيم.

● موضوع الاعتراف بالمقاومة وبخاصة التي توجهت بدوافع وطنية ضد الاحتلال والاستماع إليها على أمل دمجها بالعملية السياسية بعد إنهاء الاحتلال وتفريقها عن الجماعات الإرهابية التي لا بد من تطويقها وعزلها سياسياً ومساءلتها قانونياً، وهذا

الموضوع سيكون خلافاً لدى بحث اي قضية تتعلق بفكرة المصالحة وتطبيع الحياة السياسية.

● قانون اجتثاث البعث وبخاصة شموله شرائح واسعة بمن فيهم الأبرياء واطلاق سراح المعتقلين للتمهيد للمصالحة الوطنية الحقيقية. ويطالب البعض بإلغاء القانون بمن فيها كتلة علّوي كما تصر الاتجاهات والكتل السنّة في البرلمان وخارجه إضافة إلى التيار القومي العربي على إلغاء هذا القانون الذي جرى تطبيقه على نحو تعسفي ومسيء.

أما التجمعات الشيعية فهي تدعو إلى تنفيذ قانون الاجتثاث وربما التوسع فيه مثلما يطالب بذلك الجلي. ولا بد من التفريق بين البعثيين كأعضاء في حزب سياسي وبين المرتكبين وبخاصة الذين ارتكبوا جرائم جسيمة وخطيرة ولا تسقط بالتقادم إذ يمكن تقديمهم إلى القضاء العادل مع تأكيد مبدأ التسامح والمصالحة وكشف الحقيقة وجبر الضرر وتعويض الضحايا وعوائلهم.

● بناء الجيش والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية وهذه مهمة عاجلة ومستقبلية لأنها تتعلق بأوضاع الحاضر وبمستقبل الدولة العراقية وتصر الكثير من القوى المشاركة بمن فيهم كتلة علّوي وجبهة التوافق ومجلس الحوار وقوى خارج العملية السياسية على ضرورة إعادة الجيش السابق بعد تطهيره من العناصر المسيئة واعتماد مبادئ الولاء الوطني والكفاءة وليس أسس المحاصصة الطائفية والإثنية والتقاسم الوظيفي أو أية اعتبارات مذهبية أو عنصرية أو غير ذلك.

أما البعض الآخر فإنه يريد دمج الميليشيات واعتبارها جزءاً من الجيش، مما يثير تخوفات بأن الجيش سيصبح اتحاداً غير منسجم للميليشيات وترفض المجموعات الشيعية المشاركة في العملية السياسية بمن فيهم جماعة مقتدى الصدر وكذلك الحركة الكردية، إعادة الجيش السابق وتحمله ما تعرض له العراق على يد النظام السابق طوال السنوات السابقة، ناهيكم بتهديده لجيرانه من أذى.

● موضوع كركوك الذي لم يناقش بهدوء وعلى أساس الوحدة الوطنية والانتماء للعراق وعلى قاعدة حقوق الإنسان ورغبة سكان المحافظة، سواء كانت ضمن المنطقة الكردية أو في المنطقة العربية أو في إطار مستقل وكيان خاص للتعايش والتفاهم والمشاركة الإنساني وسواء كانت كركوك بأغلبية عربية أو كردية أو تركمانية، فإن الجميع حسب الدستور عراقيون وأبناء وطن واحد وإن تعددت قومياتهم وانتماءاتهم. وفي هذه المسألة تلتقي القوى الإسلامية الشيعية والسنّة في رفضها انضمام كركوك إلى المنطقة الكردية (إقليم كردستان)، في حين تصر الحركة الكردية ويؤيدها الحزب الشيوعي على انضمامها إلى كردستان وقد تحصل مساومات بصدد هذه القضية حيث يمكن لبعض القوى أن تغير مواقفها في ما إذا حصلت على بعض المكاسب السياسية، فالموافقة على فيدرالية الجنوب يمكن أن يقابله موافقة أو سكوت على ضم كركوك إلى إقليم كردستان، والاتفاق على توزيع

حصص النفط في إطار التقسيمات الفيدرالية، يمكن بواسطته تأجيل ملف كركوك وهكذا.

● علمانية (مدنية) أم إسلامية الدولة العراقية وهذه مسألة محورية، إذاً غالباً ما يطرح السؤال ما هي طبيعة الدولة وعلاقتها بالدين والأكثر من ذلك علاقتها بمراجع لطائفة معينة، وبخاصة أن رئيسي وزراء تعاقبا على دست المسؤولية كانا يسعيان لمباركة خطواتهم من جانب السيد السيستاني المرجع الشيعي الأعلى ويستمعان إلى توجيهاته التي حسب توجههما لا تقبل الاعتراض.

تأسست الدولة العراقية عام ١٩٢١ على أسس مدنية أقرب إلى العلمانية وإن كانت قد أخذت بعين الاعتبار الموقع المتميز للإسلام باعتباره دين الدولة (الدستور الملكي الدائم لعام ١٩٢٥ والدستور الجمهوري الموقت لعام ١٩٥٨ والدساتير الموقته اللاحقة حتى عام ٢٠٠٣) لكنها ظلت من حيث التوجه والأداء بعيدة عن تصنيف الدولة الإسلامية.

إن مثل هذا الأمر يثير الكثير من المخاوف وبخاصة بعد صعود التيار الديني المتشدد في جميع أنحاء العراق ومحاولات فرض نمط التعامل الاجتماعي والديني على الآخرين، وتعاضمت هذه المخاطر وبخاصة بعد مظاهر الإكراه والتمييز ضد المرأة والمسيحيين والسعي لفرض نمط مذهبي أو ديني معين بحجة الأغلبية والمقدسات وغير ذلك.

وتلتقي مطالب القوى الشيعية مع القوى السنية بضرورة أن يكون للإسلام دور متميز في التشريع وفي سن القوانين، وإن كانتا قد وافقتا على اعتباره أحد المصادر الأساسية للتشريع كما هي مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، مثلما نص عليه الدستور العراقي وذلك بعد توافقات ومساومات حصلت في لجنة إعداد الدستور، في حين يعارض مثل هذا التوجه القوى القومية الكردية والحزب الشيوعي وبعض القوى والشخصيات الليبرالية والعلمانية بمن فيهم المدعومون من الولايات المتحدة.

أن تضاريس الخارطة السياسية العراقية المعقدة وبخاصة في ظل بعض المغريات والمطامع والتمترسات المذهبية والإثنية والحزبية الضيقة إذا ما تكرست لفترة قادمة واتخذت شكلاً «قانونياً» واستندت إلى «مؤسسات» وحظيت بدعم دولي وبخاصة من جانب القوى المتسيدة والمتنفذة في العلاقات الدولية، وهو ما لم تخفِ أعلى المراجع في الإدارة الأمريكية، ستصبح شكلاً جديداً للعراق المتشظي والمفتت والمتعدد الهويات التجزئية وبخاصة في ظل الاحترابات الأهلية ووهن الجامع الوطني الشامل الذي طبع هوية العراقي طوال أكثر من ثمانية عقود، فإن المحذور سيحصل كما يقال ولن تتمكن مناشدات أو نداءات أو حتى رغبات مخلصة لهذا الفريق أو ذاك من منعه، إذ إن نكوص وتراجع الهوية العراقية لمصلحة الهويات التقسيمية سيحقق الهدف الأساسي المعلن أو المخفي الذي تجسده فكرة «الشرق الأوسط الجديد» الذي بشرت فيه كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية ليبدأ رسمه من العراق وقد يمتد إلى بقية دول المنطقة!!

اصطفافات القوى العراقية حول أهم الاشكالات والمشكلات الراهنة

١ - إنهاء الاحتلال وتحديد جدول زمني للإنسحاب

أ - المؤيدون

- التيار القومي العربي
- جماعة الصدر
- بعض الماركسيين واليساريين
- المؤتمر التأسيسي
- البعث السابق
- البعث السوري
- تجمعات ديمقراطية صغيرة وبعض رؤساء العشائر
- هيئة علماء المسلمين
- مجلس الحوار

ب - المسايرون

- الحزب الشيوعي
- تجمعات صغيرة ديمقراطية وقومية وعربية

ج - المعارضون

- الحركة الكردية (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني)
- الاتجاهات الشيوعية وبخاصة حزب الدعوة والمجلس الإسلامي
- الحركة الديمقراطية الآشورية
- الجبهة التركمانية
- الوفاق الوطني (د. علاوي)
- المؤتمر الوطني (د. الجلبي)

٢ - فصل الدين عن الدولة

أ - المؤيدون

- الحركة الكردية

ب - المعارضون

- الحزب الشيوعي
- الحركة الديمقراطية الآشورية
- الجبهة التركمانية
- التيار القومي العربي
- البعث السوري
- البعث السابق
- مجلس الحوار
- تجمعات قومية ديمقراطية صغيرة
- التيار اليساري والماركسي
- حركة الوفاق الوطني

ب - المعارضون

- التيار الإسلامي الشيعي
- التيار الإسلامي السني
- المدرسة الخالصة
- هيئة علماء المسلمين
- مؤتمر أهل العراق
- الجماعات الإسلامية الكردستانية
- جماعة الصدر

٣ - إعادة الجيش السابق بعد تطهيره (القوات المسلحة)

أ - المؤيدون

- التيار القومي العربي
- حزب البعث (الحاكم سابقاً)
- البعث السوري
- هيئة علماء المسلمين
- الحزب الإسلامي
- مجلس الحوار
- بعض رؤساء العشائر
- مؤتمر أهل العراق

ب - المعارضون

- الحركة الكردية

- الحركة الإسلامية الشيعية

- الحزب الشيوعي

- التجمعات الديمقراطية الصغيرة

- الحركة الديمقراطية الآشورية

- الجبهة التركمانية

ج - المتحفظون

- الحركة الملكية الدستورية

٤ - عروبة العراق

أ - المؤيدون

- التيار القومي العربي

- هيئة علماء المسلمين

- مجلس الحوار

- المدرسة الخالصة

- جماعة الصدر

- البعث الحاكم سابقاً والبعث السوري

- المقاومة والجماعات المحسوبة عليها

- حركات قومية صغيرة

- تجمعات وشخصيات يسارية وليبرالية

- مؤتمر أهل العراق

ب - المعارضون

- الحركة الكردية بحزبيها

- بعض الجماعات الشيعية - منظمة بدر

ج - المتحفظون

- الحركة الديمقراطية الآشورية

- حركة الوفاق الوطني

- الحركة التركمانية

- الحزب الشيوعي

- الحركة الملكية الدستورية

- القوى الشيعية بأجنحتها المختلفة

٥ - الفيدرالية الكردية

أ - المؤيدون

- الحركة الكردية بشقيها (الحزب

الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني).

- الحزب الشيوعي العراقي

- حركة الوفاق الوطني بقيادة الدكتور اياد علاوي

- تجمع الديمقراطيين المستقلين (الدكتور عدنان الباجه جي)

- الحركة الاشتراكية والحزب الاشتراكي وهما تجمعان قوميان عربيان

- الحزب الوطني الديمقراطي والحركة الديمقراطية الآشورية

- قوى وتيارات يسارية وماركسية

ب - المسايرون

- الحركة الإسلامية الشيعية بجناحيها

الرئيسيين (المجلس الاسلامي وحزب الدعوة)

- حزب الدعوة - تنظيم العراق (ويعتمد

مواقف هذه التنظيمات على تأييد الحركة الكردية للفيدرالية الجنوبية)

ج - المعارضون

- جماعة الصدر الشيعية

- الحركة التركمانية

- حزب الفضيلة الشيعي

- مجلس الحوار الوطني العراقي

- جماعة الخالصي

- هيئة علماء المسلمين

- التيار القومي العربي

- الجماعات المحسوبة على المقاومة بما فيها

حزب البعث السابق

- قسم من رؤساء العشائر الشيعية والسنية

د - المتحفظون

- الحزب الإسلامي

- مؤتمر أهل العراق

- مجلس الحوار الوطني

- بعض رؤساء العشائر الشيعية والسنية (تحفظ هذه القوى نابع من عدم القدرة على معارضة الفيدرالية الكردية والتركيز على معارضة الفيدرالية الجنوبية التي ستكون تحت هيمنة القوى الشيعية).

٦ - فيدراليات الجنوب

أ - المؤيدون

- الحركة الإسلامية الشيعية بغالبيتها الساحقة

- قسم كبير من رؤساء العشائر الشيعية

- جماعة المؤتمر الوطني العراقي بقيادة د. أحمد الجبلي

ب - المسايرون

- الحركة الكردية بحزبيها الرئيسيين

ج - المعارضون

- التيار القومي العربي

- هيئة علماء المسلمين

- جماعة الخالصي

- الحزب الإسلامي

- المؤتمر التأسيسي

- مجلس الحوار الوطني

- الجماعات المحسوبة على النظام السابق (حزب البعث المحظور وأنصاره)

- الجماعات المحسوبة على المقاومة

- بعض رؤساء العشائر السنية

- حزب الوطن (مشعان الجبوري)

- الحزب الوطني الديمقراطي

- حركة الوفاق الوطني

- حزب البعث السوري

د - المتحفظون

- الحزب الشيوعي

- تجمع الديمقراطيين المستقلين

٧ - قضية كركوك

أ - المؤيدون

- الحركة الكردية

- الحزب الشيوعي

- الحركة الديمقراطية الآشورية

ب - المسايرون

- حركات قومية صغيرة

- بعض رؤساء العشائر القريبة من المنطقة مثل (مشعان الجبوري)

- تجمع الديمقراطيين المستقلين

- الحزب الوطني الديمقراطي

ج - المعارضون

- الجبهة التركمانية

- التيار القومي العربي

- هيئة علماء المسلمين

- جماعة الخالصي

- المؤتمر التأسيسي

- جماعة الصدر

- حزب الفضيلة

- القوى المحسوبة على المقاومة

- بقايا النظام السابق وبشكل خاص حزب

البعث المحظور

- البعث السوري

د - المتحفظون

- حزب الدعوة

- المجلس الإسلامي الاعلى

- فيلق بدر

- الحركة الملكية الدستورية

٨ - اجتثاث البعث

أ - المؤيدون

- الحركة الكردية بجميع أجنحتها
- الحزب الشيوعي
- جماعة الصدر
- حزب الدعوة
- المجلس الإسلامي الأعلى
- حزب الفضيلة
- التجمعات الشيعية المختلفة
- الحركة الديمقراطية الآشورية
- المؤتمر الوطني العراقي

ب - المعارضون

- التيار القومي العربي
- هيئة علماء المسلمين
- حزب الوطن وبعض رؤساء العشائر السنية

- مجلس الحوار

- مؤتمر أهل العراق

- الحزب الإسلامي

- القوى المحسوبة على المقاومة

- البعث السوري

- حركة الوفاق الوطني

ج - المتحفظون

- بعض مؤسسات المجتمع المدني

- الحركة الملكية الدستورية

٩ - المقاومة

أ - المؤيدون

- التيار القومي العربي

- هيئة علماء المسلمين

- المدرسة الخالصة

- بعض الشخصيات اليسارية والوطنية

- مجلس الحوار

- البعث السوري والبعثيون السابقون

ب - المسايرون

- الحزب الإسلامي
- مؤتمر أهل العراق
- بعض رؤساء العشائر وبخاصة السنية الجبوري وآخرون مثلاً

ج - المعارضون

- الحركة القومية الكردية
- الحركة الإسلامية الشيعية بجميع اتجاهاتها: بشقيها - المجلس - الفضيلة - جماعة الصدر
- الحزب الشيوعي
- الحركة الديمقراطية الآشورية
- الجبهة التركمانية
- تجمعات ديمقراطية وقومية صغيرة من المنخرطين في العملية السياسية

د - المتحفظون

- الحركة الملكية الدستورية

١٠ - العلاقة مع دول الجوار

أ - إيران

المتحمسون

- الحركة الإسلامية الشيعية بجميع تياراتها الرسمية
- الحركة الكردية
- جماعة الجبلي
- جماعة الصدر

ب - المملكة العربية السعودية

المتحمسون

- هيئة علماء المسلمين
- مؤتمر أهل العراق
- الحزب الإسلامي
- الجماعة الإسلامية الكردستانية

- شخصيات وطنية ويسارية

المعارضون

- المؤتمر الوطني (د. أحمد الجبلي)

و- تركيا

المتحمسون

- الحركة التركمانية

- التيار الشيعي

- التيار السني

- الوفاق / د. علاوي

- المؤتمر الوطني / د. الجبلي

المتحفظون

- الحركة القومية الكردية

ز - إسرائيل

المؤيدون

- مثال الألو سي (حزب الأمة العراقية)

- الحركة القومية الكردية (بتحفظ - بعد إقامة علاقات مع بغداد)

- المؤتمر الوطني (الجبلي) - زيارات سابقة لبعض أعضائه

المعارضون

- التيار القومي العربي.

- الحركة الإسلامية بشقيها الشيعي والسني.

- الحزب الشيعي وشخصيات وقوى يسارية وماركسية وديمقراطية.

- الحركة الإسلامية الكردية.

- هيئة علماء المسلمين والمدرسة الخالصة وجماعة الصدر والمؤتمر التأسيسي.

- مجلس الحوار الوطني والجماعات المحسوبة على المقاومة بما فيها البعثيون السابقون وحزب البعث السوري وقوى قومية عربية أخرى □

- الحركة الكردية

- حركة الوفاق الوطني - د. علاوي

- مجلس الحوار (د. المطلق)

- جماعة الصدر

- التيار القومي العربي

- شخصيات وقوى يسارية ديمقراطية

- رؤساء العشائر

ج - الكويت

المتحمسون

- القوى الشيعية

- الحركة الكردية

- حركة الوفاق - د. علاوي

- المؤتمر الوطني (د. الجبلي)

- الحركة الملكية الدستورية (الشريف علي)

د - سورية

المتحمسون

- الحزب الشيعي

- الحركة الإسلامية الشيعية

- جماعة الصدر

- الحزب الإسلامي

- هيئة علماء المسلمين

- مؤتمر أهل العراق

- البعث السوري

- حركة الوفاق

- المدرسة الخالصة

هـ - الأردن

المتحمسون

- حركة الوفاق - د. علاوي

- هيئة علماء المسلمين

- بعض رؤساء العشائر

- تجمعات سنية

- مجلس الحوار

- الحزب الإسلامي